الأمم المتحدة

A/67/364–S/2012/701

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البندان ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧/٦٦. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢٥ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدما بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢.

051012 051012 12-50722 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧/٦٦.

٢ – وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢٥ من القرار الآنف الذكر، الرسالة التالية:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ١٧/٦٦، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في دورتها السادسة والستين، في إطار بند جدول الأعمال، المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وفي الفقرة ٢٥ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أو يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”وبغية الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقرير بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

”وإذ أذكّر بالتزام الأمانة العامة مراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ٥٠٠ ١ كلمة“.

٣ – وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر، لم يكن قد ورد أي رد على هذا الطلب.

٤ – وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وحتى ٣١ آب/أغسطس، كان قد ورد رد من كل من إسرائيل ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ الموجهة من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة:

”يتمثل هدف مصر الرئيسي في دعم الحل القائم على وجود دولتين المتفق عليه دوليا وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ضمن حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية. وبالتالي، تؤيد مصر الطلب الذي قدمته السلطة الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة،

مثلما أيدت انضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. أما فيما يتعلق بعملية السلام، فقد شجعت مصر جميع الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، وكانت آخرها المحادثات الاستكشافية التي تمت تحت رعاية الأردن عملا بالبيان الصادر عن المجموعة الرباعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأثنت، في هذا الصدد، على النقاط التي أثارها الرئيس عباس في الرسالة التي وجهها في أيار/مايو ٢٠١٢ إلى رئيس الوزراء نتنياهو.

”وتسعى مصر إلى إيجاد موقف فلسطيني قوي من شأنه أن يحيي جهود السلام. وتحقيقا لهذا الغرض، بادرت مصر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بإجراء حوار مكثف وشامل يهدف إلى وضع حد للانقسام القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتكللت تلك الجهود بالنجاح في أيار/مايو ٢٠١١ عندما وقّعت جميع الأطراف على مستوى القيادة على اتفاق المصالحة الفلسطينية، واتفق على إنشاء عدد من اللجان لجعل المصالحة حقيقة واقعة. علاوة على ذلك، أيدت مصر اتفاق الدوحة المبرم في شباط/فبراير ٢٠١٢ وستستضيف في حزيران/يونيه ٢٠١٢ مشاورات بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة.

”وفي سياق ذي صلة، أعلنت مصر في آذار/مارس ٢٠١٢ أنه تم التوسط لتحقيق هدنة شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي انطوت على وقف للاغتيالات، وذلك في إطار الجهود المصرية المتواصلة لوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة ووضع حد لتصاعد العنف بين الجانبين وما يترتب على ذلك من أثر على المنطقة ككل وعلى أي تحرك نحو إقامة عملية تفاوض حقيقية.

”وفي أيار/مايو ٢٠١٢، تمكنت مصر، في إطار جهودها الرامية إلى وضع حد للتوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي تضمن استجابة للمطالب المشروعة للسجناء الفلسطينيين، التي تمثلت أهمها في وضع حد لممارسة الحبس الانفرادي، علما بأن بعض السجناء احتجزوا في الحبس الانفرادي لما يزيد عن ١٠ سنوات، واستخدام السجون الخاصة والسماح لأسر السجناء في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيارة أقاربهم في السجون الإسرائيلية بعد أن كانوا قد منعوا لما يزيد عن خمس سنوات من إقامة أي نوع من الاتصال بهم، سواء عن طريق الهاتف أو شخصيا. واتصلت مطالب أخرى بسير الأمور الروتيني والظروف المعيشية في السجون. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أشرفت

مصر على عملية الإفراج عن ١ ٠٢٧ سجينا مقابل الإفراج عن جلعاد شاليط في إطار عملية تهدئة الوضع وتمكين الجانبين من التوصل إلى تفاهم أكبر''.

٥ - وفي ما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة:

''صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، مثلما فعلت لدى اتخاذ الجمعية العامة قرارات مماثلة في الماضي. وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تعيد تأكيد الاعتبارات التي تسترشد بها في هذه الطريقة في التصويت.

''فقد برهنت إسرائيل مرارا وتكرارا على استعدادها للقبول بحلول وسط مؤلمة من أجل كفالة تحقيق سلام دائم. ويدها لا تزال ممدودة للتوصل لحل قائم على وجود دولتين لشعبين. إذ ينبغي للفلسطينيين أن يعيشوا في دولتهم إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي من خلال المفاوضات الثنائية.

''فطالما ناشدت حكومة إسرائيل الفلسطينيين العودة إلى طاولة المفاوضات، لكن دون جدوى. وقد هيأت إسرائيل الظروف الملائمة لتحسين النمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي حيث أنها تعاونت مع السلطة الفلسطينية في ٤٠ مجالا من مجالات الحياة اليومية. وقد رد الفلسطينيون على ذلك باتخاذ خطوات غير بناءة من جانب واحد ليس من شانها أن تعزز فرص إحلال السلام أو التوصل إلى حل وسط.

''ولا يشير القرار ١٧/٦٦ إلى حوادث الإرهاب الفلسطيني العديدة التي شهدها العام الماضي والتي جعلت شبح العنف يخيم باستمرار على جميع السكان الإسرائيليين. فقد شنت هجمات إرهابية بجميع الأشكال والوسائل، لا سيما على أيدي حركة حماس.

''ونجم عن الهجمات الإرهابية التي بلغ عددها ٩٨٨ هجمة في عام ٢٠١١ قتل ٢١ شخصا بريئا في صفوف الرجال والنساء والأطفال. وشملت هذه الحوادث قتل تلميذ عمره ١٦ عاما عندما أطلقت حماس قذيفة مضادة للدبابات موجهة بأشعة الليزر من طراز كورنيت على الحافلة المدرسية الصفراء التي كانت تقله؛ والقتل الوحشي لخمسة أفراد من أسرة فوغل أثناء نومهم على أيدي إرهابيين فلسطينيين، الذي سقط ضحيته الأب والأم، إيهود وروث، وثلاثة من أطفالهم، يواف البالغ من العمر ١١ عاما، وإيلاد البالغ من العمر ٤ أعوام، وحاداس، وهو رضيع عمره ثلاثة أشهر؛ وسقوط ثمانية مدنيين كانوا يتنقلون على الطرق في جنوب إسرائيل ضحية سلسلة من الهجمات شنها إرهابيون فلسطينيون في آب/أغسطس.

”وأطلق حوالي ٦٨٠ صاروخا وقذيفة هاون وقذيفة غراد على جنوب إسرائيل من قطاع غزة في عام ٢٠١١. ومنذ بداية عام ٢٠١٢، تصاعد إطلاق الصواريخ. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، أطلق على إسرائيل ٤٧٧ صاروخا ذا مسار عال. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ وحده، أطلق على إسرائيل ١٩٧ صاروخا و ٢١ قذيفة هاون، مما تسبب في سقوط ضحايا وشل حياة مليون مدني إسرائيلي.

”ولم يأت القرار ٦٦/٧٧ على ذكر أي من ذلك.

”وظلت إسرائيل، حتى في وجه هذا النشاط الإرهابي المتواصل، تبذل قصارى جهدها لتحسين نوعية الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، حيث أنها قدمت المساعدات الإنسانية وعملت على حفز النمو الاقتصادي. ويسرت إسرائيل دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية وغيرها من المنتجات إلى قطاع غزة واتخذت إجراءات لتوسيع نطاق الصادرات من المنطقة. وفي عام ٢٠١١، وفرت إسرائيل ١٢٤ ميغاوات من الكهرباء وعملت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة قدرة محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة بما قدره ٢٠٠ ميغاوات. وسمحت هذه التغييرات بزيادة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١.

”وأذنت حكومة إسرائيل أيضا باتخاذ تدابير هامة للتخفيف من شدة القيود المتصلة بالأمن في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠١١، أزيلت حواجز الطرق من جميع أنحاء يهودا والسامرة. وتتوفر اليوم للفلسطينيين حرية الحركة بين جميع المدن الرئيسية في يهودا والسامرة، من جنين في الشمال إلى الخليل في الجنوب. وفي عام ٢٠١١، سجلت زيادة بنسبة ٣٣ في المائة في التجارة الفلسطينية عبر جسر أللنبي.

”إلا أن القرار ١٧/٦٦ لا يعترف بأي من ذلك.

”وتواصل حكومة إسرائيل توجيه الدعوة إلى الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات دون أي شرط مسبق من أجل إحلال السلام بين دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، واحدة يهودية والأخرى فلسطينية.

”وهذا القرار المنحاز يقوض عملية السلام إذ أنه يضع عقبة أخرى على طريق استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ وبالتالي، فقد صوتت إسرائيل ضد القرار“.

٦ - وفي ما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ الموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة:

”تؤكد فلسطين من جديد أن القرار ١٧/٦٦ يشكل عنصرا أساسيا من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية وشاملة لقضية فلسطين على أساس معايير واضحة تضرب بجذورها في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ومما يتسم بالأهمية أن القرار ١٧/٦٦ حظي بتأييد ساحق من الدول الأعضاء، مما يعكس التوافق الدولي في الآراء دعما لحل الدولتين، إحداهما دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ذات سيادة ومتصلة جغرافيا، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في جو يسوده السلام والأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين، وإيجاد حل عادل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”إلا أن المعايير المعتمدة دوليا لإيجاد حل لا تزال مع الأسف تواجه رفضا متهورا وغير منطقي من جانب إسرائيل. فبدلا من الالتزام بمسار السلام، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتعرقل الجهود السياسية الرامية إلى تسوية النزاع، الأمر الذي يلحق بشعبنا آلاما لا تحصى ويحول دون تحقيق السلام والأمن في المنطقة ويؤجج الأزمات المتتالية ويثقل كاهل بقية المجتمع العالمي الذي يواصل بذل جهود ضخمة وإنفاق موارد جمة لتسوية النزاع وتخفيف تأثيره على المدنيين الأبرياء. وكل ذلك يحتم على المجتمع الدولي أن يظل ثابتا في دعم سيادة القانون والاضطلاع بمسؤوليته الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة بجميع جوانبها تكفل احترام العهد الدولي الذي نشأ عندما قررت الجمعية العامة أن تقسم فلسطين الواقعة تحت الانتداب بموجب قرارها ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وهو القرار الذي أدى إلى إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ واقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه في النكبة المستمرة منذ أكثر من ٦٤ عاما وحتى الآن، التي تحمل طوالها العيش في المنفى وتجريده من ممتلكاته والاضطهاد المستمر وإنكار حقوقه، بما في ذلك حقه في العودة وفي تقرير المصير.

”وإن عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل، تمشيا مع أحكام القرار ١٧/٦٦ وغيره من القرارات والالتزامات القانونية ذات الصلة قد غذى إفلات

إسرائيل من العقاب، مما يزيد من تعقيد عملية تسوية القضايا الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي، وهي اللاجؤون الفلسطينيون والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه وإطالة أمد النزاع. وبصورة خاصة، لم يؤد الشلل الذي يشهده مجلس الأمن وفشله في التصدي للحملة الاستيطانية غير القانونية التي تتعمد إسرائيل القيام بها، والتي تمثل أهم عقبة تعترض عملية السلام، إلا إلى زيادة تمادي السلطة القائمة بالاحتلال. وبالتالي، تواصل إسرائيل تنفيذ خططها التوسعية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يتسبب في معاناة شديدة لشعبنا؛ ويقوض اتصال دولة فلسطين وسلامتها وقدرتها على البقاء؛ ويهدد فرص التحقيق الفعلي للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ والحث على البحث عن حلول بديلة.

”وتجلت هذه الخطط الإسرائيلية المدمرة، في جملة أمور، في السياسات والممارسات التي يلي ذكرها وشكلت انتهاكات خطيرة ومخالفات جسيمة لالتزامات إسرائيل القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية: الهجمات العسكرية لقوات الاحتلال على المناطق المدنية في قطاع غزة، وكذلك المداهمات العسكرية في قرى وبلدات ومدن الضفة الغربية، التي تسببت في مقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وتدمير ممتلكات المدنيين؛ والحملة الاستيطانية غير القانونية ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وما حولها وغور الأردن، بما في ذلك بناء المستوطنات على نطاق واسع، وما يسمى بـ ’البؤر الاستيطانية‘ والجدار، إلى جانب آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية التي شيدت أو خطط لها في العام الماضي؛ ومصادرة الأراضي الفلسطينية؛ وهدم المنازل والهياكل الأساسية المدنية؛ وعمليات الاخلاء وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين؛ وفرض نظام للتصاريح ومئات من نقاط التفتيش؛ وغير ذلك من التدابير غير القانونية الأخرى التي تهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع وتهجير المدنيين الفلسطينيين؛ وأعمال الإرهاب والتدمير التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها المنازل والأراضي الزراعية والمساجد والكنائس، والتي ترتكب بدعم من حكومة إسرائيل التي لا تزال تنقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحميهم، وتسمح بخروجهم على القانون وتروج بذلك لخططهم الاستعمارية المشتركة؛ وفرض الحصار غير القانوني على قطاع غزة منذ أكثر من خمس سنوات، في عقاب جماعي

شديد القسوة لجميع السكان المدنيين الفلسطينيين، تستمر به عرقلة عمليات إعادة الإعمار في غزة، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة، ويعمل على تفاقم الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الحرجة؛ واعتقال وسجن واحتجاز آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، حيث يستمر تعرضهم لجميع أشكال الإيذاء البدني والنفسي ولظروف أسر مزرية. وفي الفترة الأخيرة أخذت أعداد السجناء والمحتجزين الفلسطينيين المضربين عن الطعام لفترات طويلة أبعاداً كارثية، الأمر الذي يبرز بشكل خاص محنة أولئك الذين تبقيهم السلطة القائمة بالاحتلال قيد الاحتجاز الإداري بدون تهمة ودون مراعاة الأصول القانونية.

”وبالإضافة إلى المصاعب الشديدة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، أدت السياسات غير القانونية التي تمارسها إسرائيل إلى تعميق المأزق السياسي، وبالتالي يبدو استئناف عملية سلام وناجحة ذات مصداقية أمراً بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. وتواصل إسرائيل الاستيطان على حساب السلام، مرسخة مستوطناتها وسيطرتها على الأراضي الفلسطينية، بدلا من العمل على إنهاء الاحتلال وجميع مظاهره أو ’الرجوع‘ فيها، والجلوس إلى مائدة السلام بحسن نية. وهذا الوضع شديد التقلب ولا يمكن تحمله. وتصبح الضرورة الملحة لتحقيق السلام أشد أهمية في سياق التطورات الهائلة في المنطقة، التي تبرز تطلعات جميع شعوب العالم إلى الحرية والعدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

”ومن المهم، أنه على الرغم من تدهور الوضع على الأرض وفي الأجواء السياسية، وعلى الرغم من التباين الواسع بين السلطة القائمة بالاحتلال والشعب الواقع تحت الاحتلال، فقد ظلت القيادة الفلسطينية، تحت إشراف الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، ملتزمة التزاماً تاماً بمسار السلام وبالحل التوافقي التاريخي الوارد في اعلان استقلال دولة فلسطين عام ١٩٨٨، الذي يؤكد على القبول بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، نحتفظ بإيماننا بالإرادة والتصميم الدوليين على تشجيع التوصل إلى حل يضمن العدالة وينهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ بصورة كاملة، ويحقق استقلال دولة فلسطين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني.

”وإن جهود فلسطين الرامية إلى تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة لشعبها وإلى تحقيق السلام، موجهة بإرشاد قوي من القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفتوى

محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولا تزال قيادتنا ملتزمة أيضاً بالاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في جميع مراحل عملية السلام. وقد ركزت جميع جهودنا على تكريس الحل القائم على وجود دولتين، وفقا لمرجعيات عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

”وخلال العام الماضي، تصرفت القيادة الفلسطينية بما يتفق تماماً مع القرار ١٧/٦٦ والمعايير الواردة أعلاه. وبالتالي، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس طلب دولة فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، بما يتفق مع الحق في تقرير المصير وقرارات لا حصر لها، اعتباراً من القرار ١٨١ (د-٢)، الذي اعتمد في عام ١٩٤٧، حتى قرارات الوقت الحاضر. وفي نفس اليوم، خاطب الرئيس عباس الجمعية العامة بصورة رسمية، مؤكداً التزامنا بالسلام والحل القائم على وجود دولتين وبالدخول في مفاوضات لحل قضايا الوضع النهائي. ولكنه شدد على أن حق شعبنا غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، حق لا يجوز التفاوض فيه.

”وبينما لقيت هذه الخطوة التاريخية ترحيب المجتمع الدولي بأسره، وأحال الأمين العام طلب فلسطين إلى مجلس الأمن للنظر فيه على أمل الحصول على التوصية المرجوة بشأنه، فقد عطَّل تقدمه انعدام توافق الآراء داخل المجلس، بما في ذلك موقف سلبي أعرب عنه أحد الأعضاء الدائمين، وذلك على الرغم من إعراب العديد من أعضاء المجلس عن دعم قوي للطلب ولتوصية إيجابية بشأنه للجمعية العامة، كما يتبين من مداولات اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وعليه، تواصل فلسطين مناشدتها الدول الأعضاء في مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤوليات المجلس القانونية إزاء قضية فلسطين وإنصاف الشعب الفلسطيني.

”وفي الوقت نفسه، تواصل القيادة الفلسطينية مناشداتها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل الاعتراف بدولة فلسطين، اقتناعاً منها بأن الاعتراف بفلسطين وإدماجها عن حق في المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة،

سيشكل خطوة رئيسية نحو تأمين الحرية والكرامة والسلام للشعب الفلسطيني. وحتى وقت كتابة هذه المذكرة، اعترف ١٣٢ بلداً بدولة فلسطين، على أساس حق شعبنا في تقرير مصيره بموجب الميثاق والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بفلسطين المنصوص عليه في القرار ١٨١ (د-٢)، وتوافق الآراء العالمي على الحل القائم على وجود دولتين. ونذكر هنا بكل فخر قبول عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ونؤكد من جديد امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء التي أيدت هذا القرار التاريخي.

”وكذلك واصلت القيادة الفلسطينية جهودها الرامية إلى تطوير المؤسسات الوطنية والمدنية الفلسطينية بناء على خطتيها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، تحت عنواني: ’فلسطين: إنهاء الاحتلال وتأسيس الدولة‘ و ’موعد مع الحرية‘، وذلك لضمان أساس مستقر وقابل للبقاء لدولتنا ولخدمة شعبنا والتخفيف من معاناته وهو لا يزال تحت الاحتلال. وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد كامل من المجتمع الدولي، وهناك توثيق جيد للتقدم الذي أحرزته بما في ذلك من جانب لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدَّمة إلى الشعب الفلسطيني والبنك الدولي والأمم المتحدة، وذلك على الرغم مما يتهددها من التدابير غير القانونية والمعرقلة التي تتخذها إسرائيل، ومن الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية.

”وكذلك تواصل القيادة الفلسطينية جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الداخلية وإنهاء الانقسام الذي دام خمس سنوات بين فصائلنا السياسية، على النحو الذي يطالب به شعبنا، وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبيانات المجموعة الرباعية، والدعوات التي صدرت على نطاق واسع منادية بالوحدة من جهات تشمل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي. ولا نزال نسعى إلى إيجاد سبل لتنفيذ اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، والإعلان الموقع في الدوحة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، ولمناشدة المجتمع الدولي احترام المصالحة الفلسطينية ودعمها. ونعرب عن تقديرنا للموقف المبدئي للأمين العام والأمم المتحدة، بما في ذلك منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، في هذا الصدد.

”ولكن هذه المهام الداخلية لم تصرف القيادة الفلسطينية عن الهدف العام المتمثل في تحقيق سلام عادل وإعمال حقوق شعبنا، بما في ذلك حقه في الاستقلال والعودة لكي يعيش في سلام مع جيرانه. ونحن لم نتوقف قط عن التعاون مع الجهود الدولية والإقليمية التي تُبذل من أجل استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية بناء على معايير واضحة، وضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية واللجنة الوزارية لمتابعة مبادرة السلام العربية، والدول الأعضاء المعنية الأخرى. وفي هذا الصدد، نكرر أنه لا تناقض بين استئناف المفاوضات والجهود المبذولة من أجل الاعتراف بفلسطين وعضويتها في الأمم المتحدة لأن الحل القائم على وجود دولتين يتمتع بتوافق آراء عالمي والهدف الذي تسعى إليه العمليتان هو استقلال دولة فلسطين وتحقيق سلام عادل ودائم بين فلسطين وإسرائيل.

”وعليه، وبعد تقديم طلب فلسطين وصدور بيان المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تصرفت القيادة الفلسطينية بمسؤولية. وتلقت بيان المجموعة الرباعية بشكل بنّاء وقبلت الإطار الوارد فيه، على أن تبدأ المفاوضات على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأن تفي إسرائيل بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك ما تم التعهد به في إطار خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، بوقف جميع أنشطة الاستيطان في الأراض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى أساس هذا الفهم واحتراماً للجهود التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية، وافقت القيادة الفلسطينية على المشاركة في ’محادثات استكشافية‘ جرت خلال ثلاثة أسابيع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

”وأظهرت مشاركتنا في هذه المحادثات مرة أخرى التزامنا بالمفاوضات باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتوصل إلى حل سلمي. وشددت القيادة على أن الهدف من مشاركتها هو التوصل إلى فهم موضوعي لسبل المضي قدماً، مما يستلزم إعادة تأكيد التزام إسرائيل بالحل القائم على وجود دولتين ومعايير عملية السلام. وللأسف فشلت المحادثات لأن إسرائيل رفضت الالتزام بتلك المعايير وتمادت في انتهاكاتها الجسيمة واستفزازاتها الشديدة بما في ذلك سرقتها واستيطانها للأراضي الفلسطينية. وأخل هذا تماماً بهدف المحادثات وعرقل إحياء العملية السياسية. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن للقيادة الفلسطينية أن تواصل ’المحادثات من أجل المحادثات‘، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل التصرف بأسلوب يدمر العملية وأهدافها.

”وفيما تعرب القيادة الفلسطينية عن التزامها بمفاوضات السلام، فإنها تؤكد أن الهشاشة الشديدة للوضع على الأرض وللحل القائم على وجود دولتين لا تتحمل هذا التخريب والمزيد من التأخيرات، بل تتطلب تدابير فورية جماعية وعملية لإقناع إسرائيل بوقف جميع ممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبالالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومسؤوليات الأمم المتحدة في هذا الصدد واضحة، وستواصل فلسطين العمل في منظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ القانون وصون حقوق الشعب الفلسطيني حتى يأتي اليوم الذي تتحقق فيه بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد إيماننا بأن الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة، مركز النشاط المتعدد الأطراف في عالمنا، قادرة على الإسهام ويجب أن تسهم في إحلال السلام ولن تعيق تحقيقه.

”والقيادة الفلسطينية عازمة على إنهاء الظلم الذي يعانيه شعبنا، بما في ذلك الظلم الفادح الواقع على لاجئينا. ونحن مصممون على تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ونحن ممتنون للدعم الذي تقدمه جميع الدول والشعوب المعنية من جميع أنحاء العالم ونواصل دعوتها إلى تقديم هذا الدعم، ونحثها على بذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك. ومن الواضح أن هذا يتطلب أن يضطلع مجلس الأمن بواجباته بموجب الميثاق وينفذ قراراته وأن تعمل الجمعية العامة أيضاً على تنفيذ قراراتها بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك القرار ١٧/٦٦، وذلك لتقديم مساهمة مسؤولة في تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة“.

ثانيا – ملاحظات

٧ – لم تفض الجهود الرامية إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية سوى إلى إحراز تقدم ضئيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وازداد تدني مستوى الثقة بين الطرفين وفي العملية السياسية. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وفرادى الدول الأعضاء من أجل تقديم تسهيلات، ظلت المفاوضات في حالة جمود. وكان الدافع الرئيسي لعدم رغبة الطرفين في الدخول في محادثات مباشرة هو انعدام الثقة والخلاف بشأن الشروط التي ستسمح لهم بالقيام بذلك. وقدم الفلسطينيون أيضا طلبا للحصول على العضوية في الأمم المتحدة، وحصلوا على العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٨ - وبقي الوضع عسيرا على أرض الواقع،، لا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في ظل الإغلاق في قطاع غزة، في حين ظلت إسرائيل تواجه تهديد القصف بالصواريخ. وفي الضفة الغربية، استمرت التوترات في حين تواصل تسارع النشاط الاستيطاني. وبصفة عامة، فإن الحالة على أرض الواقع شكلت سببا متناميا للقلق بشأن إمكانية تحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين. وفي الوقت نفسه، واصل الفلسطينيون تنفيذ برنامج طموح لبناء دولة. واستأنفوا كذلك لفترة وجيزة جهودهم من أجل إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن مع تحقيق نجاح محدود في عملية المصالحة.

٩ - وأصدرت المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر بيانا دعت فيه إلى استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحقيقا لتلك الغاية، حددت المجموعة الرباعية خطوات للمساعدة في بناء الثقة اللازمة للطرفين من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات. وعلى وجه التحديد، تمت الدعوة إلى عقد اجتماع تحضيري في غضون شهر واحد كي يتفق الطرفان على جدول أعمال وطريقة عمل. وأوضحت المجموعة الرباعية أنها تتوقع بأن يتقدم الطرفان باقتراحات شاملة بخصوص الأراضي والأمن في غضون ثلاثة أشهر من استئناف المفاوضات وأن الهدف هو إحراز تقدم كبير في غضون ستة أشهر والتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وشددت المجموعة الرباعية أيضا على ضرورة امتناع الطرفين عن القيام باستفزازات وذكرتهما بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

١٠ - وفي إطار بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، التقى مبعوثو المجموعة وممثلها توني بلير في ثلاث مناسبات في القدس مع ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وشدد مبعوثو المجموعة الرباعية على أهمية قيام حوار مباشر بين الطرفين دون تأخير أو شروط مسبقة، حوار يبدأ بعقد اجتماع تحضيري ويفضي إلى تقديم اقتراحات شاملة بشأن الأراضي والأمن. ودعا المبعوثون الطرفين إلى تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المحادثات، وحثوا الطرفين على الامتناع عن القيام بالأعمال الاستفزازية.

١١ - وبعد انقضاء ١٥ شهرا بدون إجراء محادثات مباشرة، عقد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون سلسلة من الاجتماعات في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في عمان تحت رعاية ملك الأردن عبد الله الثاني ووزير الشؤون الخارجية السيد ناصر جوده. وبدأ الطرفان مناقشة القضايا الهامة المتعلقة بالأراضي والأمن، وفقا لبيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر. وناقشا أيضا سبل بناء الثقة وتهيئة بيئة إيجابية للمحادثات كي تؤدي إلى مفاوضات موضوعية. وعقب ذلك الاجتماع الأول، عقدت سلسلة من المحادثات التحضيرية

المباشرة برعاية أردنية حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير. وخلال زيارتي إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يومي ١ و ٢ شباط/فبراير، أعربت عن تقديري للملك عبد الله على مبادرته وأثنيت على القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على هذه الخطوات الأولى الهامة، وقمت بحث الطرفين على البناء عليها لبدأ مفاوضات هادفة للتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ولكن، بالرغم من تواصل عقد اجتماعات هادئة بين المفاوضين حتى الآن، فإن تلك الاجتماعات لم تؤد بعد إلى استئناف المفاوضات المباشرة.

١٢ - وخلال اجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية المعقود في ١٢ شباط/فبراير واجتماع اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية المعقود في ٢٠ شباط/فبراير، أعاد الفلسطينيون التأكيد على موقفهم بأن المحادثات المباشرة ينبغي ألا تستأنف حتى تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وتلتزم إسرائيل بحل يقوم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، ويطلق سراح الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، واصل رئيس الوزراء نتنياهو إصراره على أن إسرائيل تريد مواصلة المحادثات، ولكن دون شروط مسبقة.

١٣ - واجتمعت المجموعة الرباعية في نيويورك يوم ١٢ آذار/مارس ومرة أخرى في واشنطن العاصمة في ١١ نيسان/أبريل للتفكير في تلك التطورات وشق طريق إلى الأمام استنادا إلى بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر. واستمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية إلى إحاطة قدمها السيد جوده بشأن الجهود الأردنية المتواصلة لتشجيع المحادثات الاستكشافية. وبعد فترة توقف، اجتمع المفاوضون مرة أخرى في عمان في أوائل نيسان/أبريل واتفقوا على تبادل رسائل تحدد موقفيهما. وكما جاء في الاتفاق بين الطرفين، سُلمت في ١٧ نيسان/أبريل رسالة من الرئيس عباس لرئيس الوزراء نتنياهو، الذي رد عليها في ١٢ أيار/مايو. وأبقي على سرية تبادل الرسالتين وأدى إلى تواصل مباشر هادئ. وواصل مبعوثو المجموعة الرباعية العمل مع الطرفين لتشجيعهما على تكثيف الاتصالات المباشرة والامتناع عن اتخاذ إجراءات تكون لها نتائج عكسية.

١٤ - وجرى أيضا القيام بعدد من الزيارات الرفيعة المستوى لتشجيع الطرفين على استئناف المحادثات. إذ زار الملك عبد الله رام الله في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وزارت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، عقد رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، اجتماعات في إسرائيل ومع الرئيس عباس في بيت لحم. و اجتمع الرئيس عباس، في باريس يوم

٦ تموز/يوليه، مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، ورئيس فرنسا، فرانسوا هولاند، والسيدة أشتون، ووزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، ويليام هيغ. وزارت السيدة كلينتون إسرائيل في وقت لاحق، وتحديدا في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه.

١٥ - وفي الوقت نفسه، عقدت لجنة المتابعة العربية مشاورات في الدوحة في ٢٢ تموز/يوليه، أيدت فيها توجها فلسطينيا إلى الأمم المتحدة للحصول على المزيد من الاعتراف من دون تحديد جدول زمني. وطلب ممثلو جامعة الدول العربية إلى اللجنة إعداد النداء وتقديم تقرير عن ذلك في الاجتماع المقبل الذي سيعقد في القاهرة في ٦ أيلول/سبتمبر.

١٦ - وبالتوازي مع هذه التطورات في عملية السلام، بدأ الفلسطينيون عددا من الإجراءات في منتديات الأمم المتحدة. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، قدم الرئيس عباس طلبا لمنح دولة فلسطين العضوية في الأمم المتحدة. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية، أحالت الطلب إلى رئيس مجلس الأمن في نفس اليوم، وأرسلت نسخة منه إلى رئيس الجمعية. وأفاد تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2011/705) أن اللجنة لم تتمكن من تقديم توصية بالإجماع إلى مجلس الأمن. ولا تزال المسألة قيد نظر المجلس.

١٧ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صوت المؤتمر العام لليونسكو لصالح عضوية فلسطينية. وكان القرار من صلاحيات الدول الأعضاء. وأشرت بأنني أرغب في العمل مع الدول الأعضاء على إيجاد حلول عملية للحفاظ على الموارد المالية لليونسكو. وقمت أيضا بحث جميع الأطراف على معالجة هذه المسألة بحكمة في تحديد مسار للعمل. وعقب التصويت، جمدت حكومة إسرائيل مؤقتا تحويل إيرادات الضرائب والجمارك التي كانت تَجمعها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية والتي مثلت ثلثي الإيرادات السنوية للسلطة. واستؤنفت التحويلات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٨ - واستنادا إلى هذه الخلفية، واصل الفلسطينيون العمل على تنفيذ برنامجهم لبناء دولة، وإن كان مقتصرا على الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي لا تشمل المنطقة جيم والقدس الشرقية وقطاع غزة. وشكل هذا الأمر عنصرا مكملا أساسيا للعملية السياسية. وظهر توافق دولي قوي في الآراء حول قدرة السلطة على إدارة شؤون دولة. وأكدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في اجتماعيها المعقودين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك وفي

٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ في بروكسل التقييمات الواردة في تقريري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين خلصا إلى أن الوظائف الحكومية التي تضطلع بها فلسطين أصبحت الآن كافية لسير عمل دولة. إلا أن تقرير البنك الدولي الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٢ أشار أيضا إلى أنه إذا كانت السلطة الفلسطينية قد حققت نجاحا كبيرا في بناء المؤسسات اللازمة لقيام دولة في المستقبل، فقد أحرزت قدرا أقل من التقدم في تطوير قاعدة اقتصادية مستدامة، وخاصة من حيث تنمية القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغوط السياسية والمالية المفروضة على السلطة استمرت في التزايد طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يهدد استدامتها بصورة متزايدة.

١٩ - وقام الفلسطينيون أيضا بمحاولات متجددة للمضي قدما في ما يخص مسألة المصالحة. وآخذا قراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بعين الاعتبار، فقد واصلتُ دعمي للجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وينبغي ألا تستبعد المصالحة على هذا الأساس ومحادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية بعضها بعضا، ويعد نظام حكم فلسطيني موحد ضروريا لبقاء الحل القائم على أساس وجود دولتين. وقد رحبتُ بالجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، ولا سيما الجهود التي تبذلها مصر.

٢٠ - واتفق الرئيس عباس وزعيم حماس خالد مشعل يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ في الدوحة على تشكيل حكومة انتقالية من التكنوقراط يتولى قيادتها الرئيس عباس كرئيس للوزراء. وأكد الرئيس عباس على أن هذه الحكومة سوف تلتزم ببرنامجه السياسي وبجميع الالتزامات السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الجهات المعارضة للاتفاق داخل حماس في قطاع غزة منعت تحقيق نتائج ملموسة حتى ٢٠ أيار/مايو، عندما تم التوصل إلى صيغة جديدة لإحراز تقدم في سياق المصالحة بفضل الوساطة المصرية. وبموجب هذا الاتفاق، اجتمع وفدا فتح وحماس في القاهرة في ٦ و ٧ و ١٥ حزيران/يونيه لمناقشة سبل المضي قدما. وكخطوة أولى في تنظيم الانتخابات العامة، استأنفت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية العمليات في قطاع غزة في ٢٨ أيار/مايو بتعاون كامل من السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع وبدأت في خطط لتسجيل الناخبين في قطاع غزة في الفترة من ٣ إلى ١٤ تموز/يوليه. ولكن حماس علقت عملية تسجيل الناخبين في ٢ تموز/يوليه، ودعت السلطةُ الفلسطينية يوم ١٠ تموز/يوليه إلى إجراء انتخابات بلدية تنظم في الضفة الغربية فقط في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، توقفت عملية المصالحة الفلسطينية.

٢١ - وفي الوقت نفسه، وقعت تغيرات سياسية كبيرة في إسرائيل. ففي ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، شكل رئيس الوزراء نتنياهو ائتلافا حاكما جديدا مع حزب المعارضة كاديما. ومثل الائتلاف الجديد واحدة من أكبر الأغلبيات في تاريخ الكنيست، إذ شغل ٩٤ من بين ١٢٠ مقعدا. وولّد أيضا بعض الأمل في أن رئيس الوزراء نتنياهو، كما هو منصوص عليه في اتفاق الائتلاف الجديد، سيكون له مجال سياسي أكبر للسعي إلى تحقيق ''عملية سلام مسؤولة''. واستمر الائتلاف سبعين يوما حتى ١٧ تموز/يوليه، وهو اليوم الذي أعلن فيه نائب رئيس الوزراء ورئيس حزب كاديما شاؤول موفاز أن حزبه سيخرج من الائتلاف الحاكم بعد حدوث خلافات بشأن مشروع قانون يسعى إلى فرض الخدمة العسكرية على جزء من جماعة غلاة اليهود الأرثودكس.

٢٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت التطورات على أرض الواقع التقليل من مستوى الثقة وجعلت استئناف المفاوضات المباشرة صعبا للغاية. إذ توسعت المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، وتواصل العنف، مع وقوع اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الدفاع الإسرائيلية، وبين الفلسطينيين والمستوطنين، وبين المستوطنين والقوات الإسرائيلية. وأجج كذلك عدد من القضايا الحساسة الأخرى التوترات، ومنها قضية الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، والاحتجاجات وإغلاق قطاع غزة.

٢٣ - وظل الوضع في القدس الشرقية المحتلة متوترا. وقضية القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي تتطلب حلا يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. وقد أكدت دائما على أنه لا بد من وسيلة يمكن بها، عبر المفاوضات، أن تصبح المدينة عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، مع ترتيبات مقبولة من الجميع بشأن الأماكن المقدسة. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية أن تواصل السلطات السياسية والدينية لكلا الجانبين ضمان الاحترام الواجب للحقوق الثقافية والدينية للجميع.

٢٤ - وقد أعربْت عدة مرات عن القلق العميق إزاء استمرار الجهود الرامية إلى دفع أنشطة التخطيط لمستوطنات إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية المحتلة. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعلنت حكومة إسرائيل عن بناء ١ ١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات القدس الشرقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أذاعت إسرائيل نيتها لطرح مناقصات لبناء ١ ٥٥٧ وحدة جديدة في القدس الشرقية. وقد أكدْت مجدداً أن جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سواء على أراضٍ خاصة أو غيرها، تتنافى مع القانون الدولي ومع التزامات إسرائيل بموجب خريطة طريق التي وضعتها المجموعة

الرباعية. وهي تخِل بمفاوضات الوضع النهائي، وتزيد من صعوبة بلوغ الحل القائم على وجود دولتين، ويجب أن تتوقف.

٢٥ - والتوسع الاستيطاني، الذي يقوض الأساس الإقليمي لقيام دولة فلسطينية في المستقبل ويقوض مصداقية الفلسطينيين المعتدلين، يشكل مدعاة للقلق بوجه خاص. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت حكومة إسرائيل على عطاءات لبناء حوالي ٢ ٧٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وصدَّقت بأثر رجعي وبصورة قانونية على وحدات أخرى. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات فعالة للتصدي لبناء بؤر استيطان غير قانونية على أراضٍ فلسطينية خاصة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافقت حكومة إسرائيل على بناء ٤٠ منزلاً ومزرعة بالقرب من مستوطنة إفرات، بالقرب من مدينة بيت لحم، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومة إسرائيل نيتها طرح مناقصات لبناء ١ ٠٢٨ وحدة سكنية في مستوطنات هار حوما وبيتار عليت وغفعات زئيف. ويدعو البناء في مناطق حساسة كهذه إلى القلق بوجه خاص لأنه يعرقل النمو الطبيعي للمراكز الحضرية الفلسطينية.

٢٦ - وفي ٢٢ آذار/مارس، قرر مجلس حقوق الإنسان، ضمن قرارات أخرى، إيفاد بعثة لتقصي الحقائق من أجل النظر في أثر المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وتنتقد إسرائيل بشدة هذا الإجراء الذي اتخذه المجلس وعلقت تعاونها مع المجلس.

٢٧ - وقد ازداد عنف المستوطنين خلال العام. ومما يثير القلق البالغ أن اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم أصبحت حدثاً منهجياً - يجري في كثير من الأحيان، وإنما ليس حصرياً في سياق أي إجراءات مرتقبة للحكومة ضد بناء المستوطنات غير القانونية. وأسفرت هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن إلحاق إصابات بـ ١٦٧ فلسطينياً، من بينهم ٢٦ طفلاً. واعتدى متطرفون إسرائيليون أيضاً على أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية.

٢٨ - وما زالت المنطقة جيم تتسم بأهمية حاسمة لبقاء أي دولة فلسطينية في المستقبل. ويجب كفالة توسيع نطاق التخطيط القائم على مراعاة المجتمعات المحلية في المنطقة جيم، وكذلك توفير الخدمات الأساسية، في مجالات من بينها التعليم والصحة. وتعمل الأمم المتحدة بالفعل فيما يتعلق بهذه القضايا على صعيدي السياسة العامة وأنشطة البرمجة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تولي الاعتبار الواجب لنقل ملكية الأراضي في المنطقة جيم إلى السلطة الفلسطينية، وبخاصة في المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية الرئيسية لتسهيل التنمية الحضرية الأنسب وتخفيف الضغط الحاد الواقع على سوق الأراضي والمساكن.

٢٩ - ومما يدعو للقلق بوجه خاص عمليات الهدم والإخلاء التي حدثت في المنطقة جيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي أدانها المجتمع الدولي. فالفلسطينيون بحاجة إلى نظام عادل للتخطيط وتقسيم المناطق حتى لا يلجأوا إلى بناء منشآت غير مصرح بها بما يؤدي إلى هدمها دون وجه حق، وهو إجراء يؤثر في كثير من الأحيان على فئات السكان الأكثر ضعفاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عمليات الهدم إلى تشريد حوالي ٥٨٦ شخصاً، من بينهم ٢٤٦ طفلاً، في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبشكل عام، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي القيام به لتسهيل الدخول والتنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك المنطقة جيم، وغور الأردن وغزة. وفي مسح شامل للحصار أكمله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نهاية شهر حزيران/يونيه، تمكن المكتب من توثيق ٥٤٢ حاجزاً يعوق حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، من بينها ٦١ نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة (باستثناء نقاط التفتيش الممتدة على الخط الأخضر)، و ٢٥ نقطة تفتيش تشغل بصورة غير دائمة (مزودة بحراسة في حالات معينة) و ٤٣٦ حاجزاً مادياً غير مزود بحراس، مثل المتاريس، والكتل الترابية، والخنادق.

٣٠ - وأثناء زيارتي لغزة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، صُدِمت مرة أخرى بهشاشة الوضع وباستحالة استمراره على هذا النحو. وقد دعوت إسرائيل إلى تنفيذ المزيد من التدابير لرفع الحصار المفروض على غزة والسماح باستيراد مواد البناء الرئيسية بدون قيود. وسأواصل أيضاً الدعوة إلى حرية تنقل الأشخاص من غزة وإليها وإعادة فتح جميع المعابر البرية الرسمية بالكامل، وتوسيع نطاق قدراتها. ويمكن تطبيق هذه التغييرات مع إيلاء الاعتبار الواجب لمخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة، ويمكنها أن تحدث فرقاً كبيراً في حياة الكثير من سكان غزة؛ بل من شأنها أيضاً أن تقلل من تجارة الأنفاق غير المشروعة. ويجب أيضاً أن تتوقف الصواريخ المطلقة عشوائياً، ويتعين على إسرائيل أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس.

٣١ - وما زال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي الطويل الأجل في غزة من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. وقد أُحرِز بعض التقدم الهام نحو تحقيق هذا الهدف، إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهود. وقد وافقت حكومة إسرائيل على أعمال تقوم بها الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة بقيمة إجماليها ٣٥٠ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد كان لذلك أثر إيجابي بالنسبة للمستفيدين من الخدمات ومن حيث توافر فرص العمل القصير الأجل. إلا إن الفوائد الاقتصادية للزيادة في فرص العمل ستنتهي مع اكتمال هذه الأشغال. وبالتالي لا بد من إحداث تغيير أعمق وجوهري بقدر أكبر لتمكين إقامة اقتصاد فعال في غزة، بدءاً بإجازة التصدير إلى إسرائيل

وغيرها من البلدان، وكذلك النقل من الضفة الغربية وإليها. وبدون هذه الخطوة الأساسية، سيظل مستقبل غزة لا يدعو إلى التفاؤل في أحسن الأحوال.

٣٢ - وتواجه عمليات الأمم المتحدة تحديات متزايدة في مجال التمويل. فوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على سبيل المثال، يلزمها ٥٠ مليون دولار إضافية لتغطية العجز في ميزانيتها الأساسية، الذي قد يؤدي، إن لم تتم تغطيته، إلى تعليق الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة، ولا سيما قدرتها على تشغيل المدارس والعيادات الصحية، وتوفير خدمات الإغاثة للفقراء. وبالإضافة إلى مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار اللازم توفيره حتى تواصل الوكالة أنشطتها، أطلقت الأونروا نداء طوارئ لصالح الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة في عام ٢٠١٢. ولا يزال المبلغ المجموع بموجب النداء دون المستوى المطلوب بما قدره ١٧٣ مليون دولار، بما في ذلك مبلغ ٧,٥ ملايين دولار لازم على وجه العجل لتغطية تكاليف شراء وتوزيع الأغذية في غزة للفترة المتبقية من عام ٢٠١٢. وقد أدى هذا النقص في التمويل بالفعل إلى تقليص المبادرات الرئيسية في مجال التخفيف من وطأة الفقر وإلى إلغاء ''ألعاب الصيف'' التي تنظمها الأونروا لأطفال غزة، وإذا لم يُغطَّى النقص، سيؤدي إلى مزيد من التخفيضات في الخدمات الإنسانية التي تقدمها الأونروا في إطار نداء الطوارئ في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٣ - وأحث الجهات المانحة على مواصلة تمويل أعمال إعادة الإعمار التي تقوم بها الأمم المتحدة في غزة من خلال الصندوق الاستئماني المشترك بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة. وأحث حكومة إسرائيل أيضاً على مواصلة منح الموافقات لأعمال إعادة الإعمار المعلقة التي تقوم بها الأمم المتحدة في قطاع غزة، وأؤكد مرة أخرى أنه ينبغي إفساح مجال أوسع لدخول جميع مواد البناء إلى غزة.

٣٤ - وما زال الحفاظ على الهدوء في غزة وجنوب إسرائيل أمراً حاسم الأهمية لتحقيق أي تحسينات في تلك المنطقة وللجو السياسي بوجه عام. وقد بدا جلياً مرة أخرى مدى هشاشة الهدوء النسبي في عدد من المناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير حين وقعت حوادث تصعيد خطيرة يومي ٢٩ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس، ويومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق ٧٥١ صاروخاً من غزة، من بينها ١٣٨ صاروخاً من طراز غراد و ١٧٧ قذيفة هاون. وتم اعتراض الكثير من الصواريخ الموجهة نحو المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل بواسطة نظام القبة الحديدية (Iron Dome). وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بـ ٥٧ توغلاً وشنت ١٧٤ غارة جوية على

غزة، مما أسفر عن مقتل العشرات من الفلسطينيين، من بينهم حوالي ١٦ مدنيا. وأصيب أكثر من ٢٢٥ مدنياً فلسطينياً، منهم ٣ أطفال. وقُتِل ما مجموعه ٥٩ مقاتلا وجُرِح ٧٩ مقاتلا. وقُتِل جندي إسرائيلي واحد ومدني إسرائيلي واحد، وجُرِح ٢٧ إسرائيليا. ومرة أخرى، أدين بشكل قاطع هذه الهجمات الصاروخية العشوائية من غزة على إسرائيل، وأدعو إلى وقفها تماماً. وأحث إسرائيل أيضاً على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي للجميع أن يلتزموا التزاماً كاملاً بما عليهم من واجبات فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٣٥ - وأحد دواعي القلق الأخير هو شبه جزيرة سيناء، حيث وقع عدد متزايد من الحوادث. ففي شباط/فبراير، ضبطت قوات الأمن المصرية عدداً من الصواريخ المضادة للطائرات ومتفجرات كان يجري تجهيزها تمهيداً لنقلها إلى قطاع غزة. وأزال جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أجهزة متفجرة على الحدود بين إسرائيل ومصر واعترضوا بعض المهربين المشتبه بهم. وأؤكد مجدداً وجوب وقف نقل الأسلحة إلى قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، في ١٦ حزيران/يونيه، أُطلِق صاروخان من سيناء إلى جنوب إسرائيل، وفي ١٨ حزيران/يونيه، هاجم ما لا يقل عن ٣ مقاتلين عمالاً إسرائيليين يعملون في بناء السياج الأمني على الحدود. وقُتِل عامل إسرائيلي واحد، وأصيب اثنان، مما تسبب في تصعيد العنف المذكور أعلاه يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه. وفي ٥ آب/أغسطس، شن مقاتلون هجوماً على إحدى نقاط الأمن المصرية بالقرب من كريم شالوم أسفر عن مقتل ١٦ من حرس الحدود المصريين. وفي وقت لاحق، اخترق المهاجمون الحدود الإسرائيلية قبل أن يتم اعتراضهم. وإنني أدين بشدة هذا الهجوم الإرهابي. وفي ١٥ آب/أغسطس، أطلق صاروخ غراد واحد من سيناء سقط بالقرب من إيلات في جنوب إسرائيل.

٣٦ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، نفذت إسرائيل وحماس المرحلة الأولى من اتفاق لتبادل السجناء. وأطلقت حركة حماس سراح الرقيب الإسرائيلي جلعاد شليط، الذي كان محتجزاً في غزة دون أن تتمكن أي جهة دولية من الوصول إليه منذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي المقابل، أُطلِق سراح ١ ٠٢٨ سجيناً فلسطينياً - كان الكثير منهم قد سجنوا لتورطهم في هجمات على إسرائيليين - عاد أغلبهم إلى غزة، وأيضاً إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل وإسرائيل. وقد أعربت عن ترحيبي بإطلاق سراح المسجونين باعتباره إنجازاً إنسانياً هاماً، بعد طول مناشداتي الداعية إلى إنهاء الأسر المرفوض لجلعاد شاليط وإلى الإفراج عن السجناء الفلسطينيين.

٣٧ - وأُنهي في ١٤ أيار/مايو الإضراب عن الطعام الذي قام به أكثر من ١ ٥٠٠ سجين فلسطيني محتجزين لدى إسرائيل، والذي بدأ في ١٧ نيسان/أبريل احتجاجاً على ظروف

السجن وعلى تطبيق ممارسة الاحتجاز الإداري، وذلك لدى التوصل إلى اتفاق بمعالجة شواغل السجناء. ولقد سرني أن اتخذت إسرائيل خطوات لتنفيذ هذا الاتفاق فيما يتعلق باللجوء إلى الحبس الانفرادي، والزيارات العائلية، وممارسة الاحتجاز الإداري. وقد سلمت إسرائيل أيضاً رفات ٩١ فلسطينياً كانوا مدفونين في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل. ورغم التوصل إلى الاتفاق الذي أنهى الإضراب عن الطعام، ووسط تقارير تفيد بوضع عدد إضافي من الفلسطينيين قيد الاحتجاز الإداري، أُفيد بأن عددا قليلا من السجناء لم ينه إضرابه عن الطعام. وأود أن أشير إلى ما يساورني من قلق إزاء حالتهم الصحية.

٣٨ - ويوجد أكثر من ٣٠٠ فلسطيني رهن الاحتجاز الإداري. ويجب عدم اللجوء إلى الاحتجاز الإداري إلا في عدد محدود جداً من الحالات، ولأقصر فترة ممكنة، وفي حالات استثنائية. ويجب توجيه اتهامات للمحتجزين وتقديمهم إلى المحاكمة أو إطلاق سراحهم دون تأخير.

٣٩ - وفي الضفة الغربية، أدى الطلب الفلسطيني المقدم للحصول على العضوية في الأمم المتحدة والإفراج عن السجناء في تشرين الأول/أكتوبر إلى قيام مظاهرات عامة كبيرة، شابها القليل من أعمال العنف بفضل الجهود التي بذلتها شرطة السلطة الفلسطينية. إلا أن ما جاء مخيباً للآمال أن اللغة التي استخدمتها حماس فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء حثت على المقاومة العنيفة. واستمرت بصورة منتظمة المظاهرات ضد الجدار في الضفة الغربية المحتلة، حيث ظل مسار الجدار ينحرف بقدر كبير عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ بما يخالف فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤. فالحاجز يقيد قدرة الفلسطينيين على الدخول إلى القدس الشرقية، وعلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية والأراضي الزراعية. وظلت احتجاجات النشطاء الفلسطينيين والإسرائيليين والأجانب ضد الجدار سلمية إلى حد كبير. وقدم مجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة تقريراً مرحلياً في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٠ - واستمرت التوترات وحوادث العنف طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي، متعللا بأسباب أمنية، ١ ٠٩٢ عملية في الضفة الغربية، أصيب فيها ٧١٨ فلسطينيا، منهم ٨٨ طفلا، وألقي القبض على ٢ ٠٦٢ فلسطينيا. وأصاب الفلسطينيون أكثر من ٥٣ فردا من القوات الإسرائيلية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، توفي فلسطيني يحتج على استيلاء مستوطنين إسرائيليين على أرض مملوكة ملكية خاصة متأثرا بجراح أصيب بها في منطقة النبي الصالح حين أطلق عليه جندي إسرائيلي عبوة غاز مسيل للدموع من مسافة قريبة من مركبة مدرعة كان المحتج يرشقها بالحجارة. وأصيب في

احتجاجات مماثلة ما مجموعه ٦١ فلسطينيا و ٣ جنود إسرائيليين، وبدأت السلطات الإسرائيلية تحقيقا في هذا الحادث. وأؤكد في هذا الصدد أنه ينبغي التمسك بالحق في الاحتجاج السلمي وأن الاحتجاجات ينبغي أن تخلو تماما من العنف.

٤١ - وفي ٣٠ آذار/مارس، نظمت بمناسبة يوم الأرض مظاهرات كبيرة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك في الأردن وغزة ولبنان، وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية ومصر. وأسفرت الاشتباكات بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية عن مصرع فلسطيني واحد وإصابة نحو ١٨٠ شخصا بجروح. واستخدمت القوات الإسرائيلية تدابير مكافحة الشغب التي تهدف إلى تقليل عدد الضحايا. واتخذت قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة أيضا تدابير حاسمة لتجنب إراقة الدماء.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ما مجموعه ٧٨ فلسطينيا، من بينهم ٥٤ مقاتلا، بينما أصيب ٢ ٨٤٩ فلسطينيا، من بينهم ٢٤٧ طفلا؛ وقتل إسرائيليان أحدهما مدني؛ وأصيب أكثر من ٤٣ فردا من القوات الإسرائيلية، بينما أصيب ٣٩ مدنيا إسرائيليا بجراح، مما يقدم صورة توضيحية عن التكلفة المستمرة للصراع الجاري.

٤٣ - وعلى الرغم من هذه التحديات، أسفرت الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات قوية للدولة وإحياء الاقتصاد الفلسطيني عن تحسن حقيقي في الحالتين الأمنية والاقتصادية. وواصلت السلطة الفلسطينية أيضا بذل جهود محمودة من أجل الحفاظ على القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسيطرتها وتعزيز قدراتها الأمنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت كتيبة ثامنة لقوات الأمن الفلسطينية المدربة تدريبا دوليا، ليصل بذلك قوام هذه القوات إلى أكثر من ٠٠٠ ٤ فرد. وفي لفتة إيجابية، قامت إسرائيل في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمنح عفو شمل ٥١ شخصا يدعى أنهم مقاتلون، تحتجزهم الشرطة الفلسطينية حاليا في الضفة الغربية في الحبس الوقائي. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، قامت قوات الأمن الوطنية الفلسطينية، لأول مرة منذ ١٥ عاما، بالتنسيق مع إسرائيل، بإنفاذ القانون والنظام في منطقة H-2 في الخليل، التي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة.

٤٤ - وأشيد بالرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض على هذا الإنجاز. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق بسبب التقارير المتعلقة بالاحتجاز التعسفي الذي تقوم به قوات الأمن الفلسطينية والتقارير المتعلقة بسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في غزة. وعلاوة على ذلك، قامت سلطات الأمر الواقع في غزة في نيسان/أبريل وأيار/مايو بتنفيذ خمسة أحكام إعدام دون موافقة الرئيس عباس، وهو ما يقتضيه القانون الأساسي الفلسطيني. وأود أن أحث

السلطة الفلسطينية على كفالة الوفاء بمسؤولياتها مع الاحترام الكامل للقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

٤٥ - وقد أنجزت السلطة الفلسطينية ما عقدت العزم على إنجازه منذ عامين، وهو أمر جدير بالملاحظة يتعين الحفاظ عليه واستثماره. ولكني أشعر بقلق الآن بشأن قدرة السلطة الفلسطينية على الحفاظ على هذه المكاسب في ضوء التدهور المتزايد للحالة المالية.

٤٦ - وفي بداية تموز/يوليه، أعلن وزير المالية الفلسطيني أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على دفع جميع مرتبات موظفيها البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥٠ موظفا عن شهر حزيران/يونيه في موعدها. وحولت السلطات الإسرائيلية نصف حصيلة ضرائب القيمة المضافة الشهرية إلى السلطة الفلسطينية قبل موعدها بأسبوعين للمساعدة على دفع مرتبات الموظفين قبل حلول شهر رمضان المعظم.

٤٧ - وما زلت أهيب بالمانحين أن يقدموا المساعدة في الوقت المناسب دعما لهذا البرنامج. فالدعم المقدم من المانحين إلى السلطة الفلسطينية لم يكن كافيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما أثر على قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك دفع المرتبات. وقد شجعت أيضا حكومة إسرائيل بقوة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير النمو، بما في ذلك مواصلة تيسير الوصول والحركة داخل الضفة الغربية وإليها ومنها، للبضائع والأشخاص على حد سواء. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وافقت إسرائيل على إعطاء ٠٠٠ ٥ تصريح لعمال بناء فلسطينيين للعمل في إسرائيل، إضافة إلى التصاريح البالغ عددها ٠٥٠ ٣٤ التي أُصدرت بالفعل لعمال فلسطينيين للعمل في إسرائيل. وفي إنجاز جدير بالذكر، توصلت السلطة الفلسطينية ووزارة المالية الإسرائيلية، بعد مناقشات طويلة بينهما، إلى ترتيبات في ٣١ تموز/يوليه تتعلق بنقل البضائع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وما يتصل بها من إجراءات ضريبية ستسري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتلك مبادرات جديرة بالترحيب. إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهد لتيسير الوصول والحركة وتمكين النمو الاقتصادي في مختلف أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المنطقة جيم وغزة.

٤٨ - وأود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت هـ. سيري، وكذلك للمفوض العام للأونروا، فيليبو غراندي. وأشيد أيضاً بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف صعبة وخطرة أحياناً في خدمة الأمم المتحدة.

٤٩ - لقد تأخر انتظار السلام وإنشاء الدولة الفلسطينية طويلاً. وأنا أدرك تمام الإدراك الوضع الراهن غير المحتمل، والذي زادته وضوحا التغيرات السياسية العميقة في المنطقة. فبعد

مرور أكثر من ٤٥ عاما على بداية الاحتلال، فإن إبقاء جماعة سكانية كبيرة في فقر شديد ليس في مصلحة أحد إلا أشد المتعصبين تطرفا في المنطقة. وما زلت مقتنعاً بأن المفاوضات المباشرة والهادفة هي السبيل الرئيسي نحو حل شامل وعادل ودائم يلبي طموحات إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء، بما في ذلك إنهاء الاحتلال والنزاع وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٥٠ - ونظرا للتطورات الهائلة التي تشهدها المنطقة، يصبح إحراز تقدم في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني أكثر إلحاحا ومن شأنه أن يكون له تأثير إيجابي على المنطقة. لقد مر عام منذ أن قُدِّم إلى مجلس الأمن الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وإننا نبتعد بصورة متزايدة عن حل الدولتين لنقترب من واقع الدولة الواحدة، وهو ما من شأنه أيضا أن يقلص احتمالات السلام الإقليمي بروح مبادرة السلام العربية. وتمثل الاتجاهات السلبية المستمرة التي تتناقلها التقارير في الوقت الحالي دلائل أخرى على أن هذا الواقع يحيد بنا بصورة متسقة عن غايتنا المشتركة وهي التوصل من خلال المفاوضات إلى حل الدولتين الذي يتوقع معه إنهاء النزاع وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

٥١ - ويساورني بالغ القلق لعدم إحراز أي تقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عملية البحث عن حل تفاوضي من شأنه أن يجعل إسرائيل والفلسطينيين أكثر قُربا من السلام والأمن الدائمين، بما في ذلك تحقيق الأماني المشروعة للفلسطينيين بإقامة دولتهم، ولإسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وإن فَشَل الطرفين في اتباع الخطوات التي حددتها المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مبعث قلق كبير. والخطوط العريضة للتوصل إلى اتفاق واضحة منذ فترة طويلة. والمهم الآن هو أن تبدأ الأطراف في العمل بجدية بشأن المضمون. وإنني أهيب بالقادة الإسرائيليين والفلسطينيين التحلي بالبصيرة والشجاعة والعزم في التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يحقق الأماني المشروعة للسكان على كلا الجانبين.

٥٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية، يحدوني أمل صادق في أن يواصل الطرفان بقوة بذل جميع الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات مباشرة وهادفة. وعلى وجه الخصوص، أحث إسرائيل على الكف عن أي نشاط استيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة لمواصلة تخفيف حدة القيود العديدة المفروضة في الضفة الغربية وغزة. كما أشجع بقوة جميع الفلسطينيين على المضي في طريق الوحدة ونبذ العنف وفقا لالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية السابقة. وأهيب بهم أن يواصلوا جهودهم الرامية إلى تحسين القانون والنظام ومحاربة التطرف والتحريض ضد إسرائيل ومواصلة بناء المؤسسات الديمقراطية القوية التي لا غنى عنها من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة

للبقاء. وفي بيئة شديدة التقلب، من الأهمية بمكان منع اندلاع أي عنف يمكن أن يقوض الجهود السياسية وامتناع الطرفين عن اتخاذ خطوات استفزازية على الأرض. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً الاضطلاع بدوره من خلال إقامة إطار قانوني ومتوازن يوفر مساراً سياسياً ذا مصداقية للتحرك قُدما، اقترانا باتخاذ خطوات بعيدة المدى على أرض الواقع. وينبغي أن يفهم المجتمع الدولي أن الجهود التي يبذلها بحد ذاته لتحقيق تلك الغاية ستفتقر بصورة متزايدة إلى المصداقية إذا استمر إخفاقنا في اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة تفضي إلى مشاركة جادة.

٥٣ - وبصفتي الأمين العام، سأبقى حريصاً على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقاً لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.